ظاهرة الترادف في العربية
رؤية في ضوء نظرية التحليل السماتي

د. بداوي محمد
المركز الجامعي–النعامة

الملخص:

تتعدد أشكال العلاقة بين اللفظ والمعنى. ومن هذه الأشكال علاقة الترادف، حيث يدل اللفظان أو أكثر على معنى واحد. ولأهمية الموضوع أثارت مسألة الترادف نقاشاً حول وقوعه في اللغة. وإن كان هذا الخلاف يرتبط إلى حد بعيد بمفهوم الترادف عند القدماء والمحدثين.

إن هذا البحث هو محاولة لتفسير ظاهرة الترادف بالنظر إلى نوعين من الترادف هما: " الترادف التام"، و" شبه الترادف" من جهة، وإلى ما تتضمنه الألفاظ من سمات دلالية من جهة أخرى. ومثل هذا التحليل من شأنه أن يفيد في إدراك بنية التعريف المعجمي، وفي فهم الخطاب عموماً.

Résumé :

La relation entre le mot et le sens se concrétise sous de multiples formes. Parmi ces formes citons la synonymie, le sujet a le mérite de soulever un débat sur la question de synonymie et sur son incident sur la langue. Ce débat est en corrélation étroite avec le concept « synonymie » tel qu'il est conçu dans les deux acceptions traditionnelle et moderne. Cette contribution est une tentative visant à mettre en exergue non seulement, le phénomène de la synonymie émanant de types:

synonymie parfaite et quasi -synonymie, mais aussi ce que engendre le mot comme traits sémantiques. Une telle 189 analyse est utile pour percevoir la structure de définition lexicographique, mais aussi nécessaire de comprendre le discours.
Mots clés : Synonymie parfaite, Quasi- synonymie, Traits sémantiques.

- **تعريف الترادف:**

الترادف في اللغة: التتابع. وترادف الشيء تبع بعضه بعضاً[1]. ويراد به في الاصطلاح عند علماء العربية: " الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"[2].

فالتقييد بالانفراد يخرج الألفاظ المركبة، وقيد الاعتبار الواحد يخرج الدال على الذات والصفة مثل السيف والصارم.

وقد يكتفي بعضهم في تعريف الترادف من أقرب السبل، فيقال: " هو ما اختلف لفظه واتفق معناه"، أو" هو إطلاق عدة كلمات على مدلول واحد"[3].

- **الترادف بين الإثبات والإنكار:**

تباينت آراء اللغويين القدامى والمحدثين حول ظاهرة الترادف بين مقرّ بها، جامع لألفاظها، ومنكر لها، يحاول التماس الفروق الدلالية بين تلك الألفاظ.[4]

وقد اشتهرت في كتب اللغة قصة تصوّر وجه الخلاف بين الفريقين، حيث نقل السيوطي حكاية عن أبي علي الفارسي(ت377ه) قوله: " كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبوعلي، وقال: ما أحفظ له إلاّ

اسماً واحداً، وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهنّد، والصّارم وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي: هذه صفات. وكأنّ الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة"[5].

يظهر من النص السابق، أن المثبتين سلّموا بوجود الترادف، ولا حاجة للنقاش حوله، ، فقد كان من سنن العرب في كلامها، يقول سيبويه(180ه):" اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واتفاق اللفظين واتفاق المعنيين..واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق"[6].
لذلك اكتفى المثبتون برواية الألفاظ المترادفة من دون اكتراث بالجانب النظري في المسألة.

أما المنكرون، فقد ناقشوا المسألة نظرياً، ورأوا أن اختلاف المعنى لاختلاف الألفاظ إذ يختص كل لفظ بمعنى، يقول ابن فارس (ت395ه) : " ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحـــو
السيف والمهند والحسام. والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات. ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى[7].

وهم ينطلقون من قاعدة أسّس لها ابن الأعرابي(ت231ه) بقوله: " كلّ حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كلّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه. ربما عرفناه، فأخبرنا به، وربما غمض علينا، فلم نلزم العرب جهله[8]. فجهل الفروق الدقيقة بين بعض الألفاظ التي يظن أنها مترادفة ليس دليلاً على ترادفها.

ومن أجل الكشف عن الفروق المعنوية بين الألفاظ، عكف أبو هلال العسكري(ت395ه) على استخراج الفروق الدقيقة بين الألفاظ، وسبر أغوار الكلمات للوقوف على أسرارها، وكشف غوامضها في كتاب سماه " الفروق في اللغة".

وما من شك أن الإقرار بالترادف سابق على إنكاره، وأنَّه لولا التكثّر والتفاخر، والمبالغة في جمع المترادفات دون تمحيص، لما كان للترادف ذلك الصدى، بين أخذ وردّ، وإثبات وإنكار بين القدماء والمحدثين.

ويظهر أن المثبتين للترادف رأوا في الألفاظ المترادفة إحالة على نفس المرجع. ففي أسماء السيف تدل الألفاظ على المسمّى نفسه، وإن اختلفت الجهة. فالأول من جهة الاسمية، والثاني من جهة الصفة. وقد تحلّ الصفة محل الاسم.

في حين، نظر المنكرون إلى تلك الفروق الدلالية، وإن كانت دقيقة. وراعوا أثناء النظر في علاقة الألفاظ بالمعاني انفراد كل لفظ بمعنى لا يوجد في غيره، وقالوا بزيادة معنى في الثاني عن الأول.

- **بين الترادف التام وشبه الترادف:**

إن الخلاف الذي أوردناه عند القدماء نلمحه بشكل أو آخر عند المحدثين، و إن كان يغلب

على الدارسين المحدثين القول بالترادف[9].

لقد أفاد الدرس اللغوي الحديث من تطور البحث في العلوم اللغوية، وأمكن دراسة الترادف في إطار نظري يطلق عليه نظرية العلاقات الدلالية. وهي نظرية حديثة تعنى بتعدد دلالة الكلمة وغموضها.

وقد اشتهر في البحث الدلالي الحديث منهج يدرس المعنى يعرف بـ" التحليل المعنمي بالسمات"[10] (l'analyse Sémique)، يقوم على مبدأ تحليل المعنى المعجمي للكلمة إلى عناصر أولية أو سمات دلالية (Traits sémantiques)[11].

وبهذا الاعتبار فسرت نظرية التحليل السماتي عدداً من الظواهر اللغوية، كالترادف والاشتراك والمجاز من خلال تعيين مجموع السمات الدلالية المكونة للوحدة الدلالية.

وفي محاولة للوصول إلى تحليل ظاهرة الترادف ننطلق من التمييز بين أنواع من الترادف، فقد شاع في الدراسات اللغوية والمعجمية الحديثة تقسيم الترادف إلى نوعين هما: الترادف التام أو الكامل، وشبه ترادف أو ترادف جزئي[12].

أ-الترادف التام:

يعرّف المحدثون الترادف التام بأنه : " ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق"[13]، أي هو اتفاق الكلمتين في المعنى اتفاقا تاماً، و يتحقق ذلك في حالة التطابق التام بين
كلمتين في المعنى الأصلي (Dénotation)، والدلالات التي توحي بها الكلمة أيضاً (Connotation).

أو بتعبير التحليل السماتي (المعنمي) يتحقق الترادف التام إذا تطابقت الكلمتان في السمات الدلالية نفسها، أي اتفقت في السمات اتفاقا كاملاً[14].

و يكاد يجمع الباحثون على أن الترادف بهذا المفهوم يكاد يكون معدوماً[15]، وعلى ذلك فإن معظم المترادفات ليست إلاّ أنصاف أو أشباه مترادفات[16].

ب- **شبه الترادف:**

يقصد به التشابه الواضح بين اللفظين سواء في الدلالات المركزية أو في الدلالات الهامشية، ولكنهما يختلفان في درجة التطابق حيث يستعمل لفظ في سياق معين ، ولا يصلح الآخر في نفس السياق، وكلاهما بمعنى واحد. وقد يتفقان في الدلالة المركزية أو المعنى الأصلي، بينما يختلفان

في الدلالات المتضمنة في كل منهما[17].

وقد يحدث أن يتقارب اللفظان تقارباً شديداً يصعب معه بالنسبة لغير المتخصص التفريق بينهما. ويحمل على هذا النوع كثير من الألفاظ التي توصف بالترادف[18] .

ومن منظور التحليل السماتي، يتحقق هذا النوع من الترادف حينما يشترك اللفظان في سمات (أو معانم) (Sèmes) ثابتة أو ذاتية الدلالة (Dénotatifs). غير أن أحدهما يتميز عن الآخر في سمات (أو معانم) أخرى إيحائية الدلالة (Connotatifs).

وبهذه النظرة التي تميّز بين الترادف التام وشبه الترادف، يمكن تفسير ظاهرة الترادف، وتعليل الخلاف الذي وقع حولها في ضوء السمات الدلالية.

فنقول إن المثبتين للترادف رأوا اتحاد اللفظين في المعنى العام، أو نظروا إلى سمات دلالية مشتركة بين لفظين بما يبيح القول بالترادف من جهة، ودون إنكار إمكانية وجود سمات خاصة بكل منهما تبرز داخل سياق تركيبي معين.

وحجتهم في ذلك هو قولهم: " لو كان لكل لفظة معنى غير الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته، وذلك لأنا نقول في "لا ريب": لا شك. فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة خطأ "[19].

بينما نظر المنكرون للترادف إلى الفروق الدلالية بين اللفظين أو الألفاظ المترادفة بما يدل عليه كل لفظ من معانٍ خاصة، أو ما يتضمنه اللفظ من سمات (أو معانم) تمييزية خاصة تتجاوز المعنى الأصلي أو السمات المشتركة.

ولذلك قالوا في التفرقة بين الألفاظ: " ليس منها اسم ولا صفة إلاّ ومعناه غير معنى الأخر، قالوا وكذلك الأفعال، نحو مضى وذهب وانطلق. وقعد وجلس. ورقد ونام وهجع. قالوا ففي قعد معنى ليس في جلس. وكذلك القول فيما سواه"[20]

ويمكن توضيح وجه الخلاف عن طريق تحليل معجمي دلالي لبعض الألفاظ المترادفة، يراعى فيه مجموع السمات الدلالية المشتركة والسمات الفارقة:

*** (أسماء الأسد):**

إن كثيراً من الأسماء التي تلحق بالأسد هي صفات يشير كل منها إلى معنى محددّ[21]، نورد بعضها على النحو التالي:

فالضَّيْغَمُ : اسم للأسد مأخوذ من الضغم، و هو العض الشديد[22].
والضِّرْغَامُ : اسم للأسد أطلق عليه من قبيل الضاري (المعتاد على الصيد، والمولع به)، الشديد، والمقدام من الأسود[23].
والغَضَنْفَرُ: اسم للأسد باعتبار غليظ الجثة، كثير الشعر[24].
والقَسْوَرَةُ : اسم للأسد لما فيه من القهر والغلبة والعزة والشّدّة[25].
والهَصُورُ: اسم للأسد من حيث الجذب (للفريسة)، والإمالة (لأعضاء الفريسة)، والكسر(لعظام الفريسة) ولما فيه من الشّدّة[26].
والعَمَيثِلُ : اسم للأسد باعتبار البطء في المشي والضخامة والثّقل[27].
والمَيَّاسُ : اسم للأسد بالنظر إلى التبختر والاختيال[28].

يتبين أن الأسماء الواردة للأسد تشترك كلها في الدلالة أو الإحالة على مسمى واحد هو (الأسد). كما تتقاسم مجموعة من المعاني تتعلق بوصف الأسد من حيث الشّدّة، أي القوة في بنيته وفي حمله على عدوه. غير أن كل اسم منها يستقل بمعنى خاص.

ومن منظور" التحليل السماتي" يعني ذلك وجود سمات دلالية عامة تتقاسمها الألفاظ، هي كالتالي:

الوحدات اللسانية	السمات الدلالية المشتركة
الضيغم– الغضنفر– الضرغام– القسورة– الهصور– العميثل– الميّاس.	/+ الشّدّة/

وتفترق الأسماء على سمات دلالية خاصة تميّز كل لفظ عن غيره، نوردها كما يلي:

الوحدات اللسانية	السمات الدلالية التمييزية
الضيغم	/+العض/،/+ اتساع الشدق/
الغضنفر	/+ كثرة الشعر/
الضرغام	/+ الإقدام/ ،/+الاعتياد على الصيد/، /+الولع بالصيد/
القسورة	/+ القهر/ ،/+الغلبة/
الهصور	/+ الجذب/ ،/+ الإمالة/ ،/+ الكسر/
العميثل	/+ البطء في المشي/
الميّاس	/+التبختر في المشي/ ،/+ الاختيال/

ويظهر أن العنصرين: الاتحاد في المرجع (الأسد)، والاشتراك في المعنى العام (أو في السمات الدلالية) هو ما يبّرر الترادف في اصطلاح القدماء ومن تبعهم من المحدثين.

وقد تحل الصفة محل الاسم، بالنظر إلى تناسي الفروق الدلالية لكثرة الاستعمال، ومن باب التطور الدلالي[29]. فإذا كان للأسد صفات تميّزه قد تلحظ،

بيد أن مثل هذه الاعتبارات والفروق قد تنوسيت بمرور الزمن بحيث أصبح المتكلم في الغالب يستعمل أيّاً من هذه الألفاظ، وهو لا يريد أكثر من المعنى العام ، أي الدلالة على قوة الأسد أو بطشه.

أو بتعبير التحليل السماتي نشأ الترادف بملاحظة السمات المشتركة بين الألفاظ، ودون النظر إلى السمات الدلالية الخاصة بكل لفظ.

*** (الوغى والبأس والحرب):**

فـ" الوغى : الصوت، وقيل الأصوات في الحرب، ثم كثر ذلك حتى سموا الحرب وغى. والوغى: الحرب نفسها"[30] .

و" البأس : الشدّة في الحرب، والحرب"[31].

ومن منظور التحليل السماتي حدث تحول دلالي. فقد اتّسع المعنى بإسقاط سمات دلالية نتيجة الانتقال المجازي بعلاقة المسببية على الشكل التالي:

الوحدات اللسانية	السمات الدلالية الأصلية	السمات الدلالية المحذوفة	السمة الدلالية المستبقاة
الوغي	/+أصوات/،/+مختلطة/، /+في الحرب/	/+أصوات/،/+مختلطة/	/+ الحرب/
البأس	/+الشدة/،/+ في الحرب/	/+الشدة/	/ + الحرب/

وهكذا، فإن الإبقاء على سمة: /+الحرب/ يبرّر اعتبار ترادف (الوغى) و(البأس) لـ(الحرب).

ومن هنا، نفسر الكثير من الألفاظ المترادفة ـ ولاسيما تلك الألفاظ المتقاربة المعنى– عن طريق المجاز الذي صار حقيقة بكثرة استعماله وشيوعه [32] .

*** (آثر وفضل):**

يرى بعض اللغويين أن اللفظين مترادفان، ولا يصح إنكار ذلك من باب تماثل المعاني في استعمالات اللفظين، يؤيده ما ورد في القرآن، كقوله تعالى ﴿**قَالُوا تَاللهِ لَقَد آثَرَكَ اللهُ عَلَينَا**﴾[33] وقوله تعالى **(وَأَنِّي فَضَّلتُكُم عَلَى العَالَمِينَ)**[34]. ومن ثمّ، فمن التعسّف محاولة إيجاد فروق دلالية بينهما[35].

ويمكن تفسير ترادفهما– من منظور سماتي– بالنظر إلى سمتين دلاليتين مشتركتين على النحو التالي:

الوحدات اللسانية	السمات الدلالية المشتركة
آثر–فضل	/+الاختيار/، /+التقديم/

ومن نظر إلى الدقة الدلالية بين اللفظين، وجد فروقا بينهما من حيث دلالة (الإيثار) على تقديم الشيء. ويُعبَّر به عمّا يستحق التقديم وما لا يستحق على حد سواء، أي يمكن تقديم الأدنى على الأعلى، كقوله تعالى ﴿**بَلْ تُوثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنيا * وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**﴾[36].

بينما يقتضي لفظ (فضل) ألاّ يفضل الأدنى على الأعلى كما ورد في الاستعمال القرآني، كقوله تعالى ﴿**فَضَّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ عَلَى القَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً**﴾[37].

وعلى ذلك، فالإيثار يقال باعتبار التقديم، ويمكن تقديم الأسوء على الأحسن. والتفضيل يقال باعتبار الزيادة والترقي، ولذلك لا يقال بتفضيل الناقص على الزائد[38].

و بـ" التعبير السماتي" يفترق اللفظان بسمات خاصة، على النحو التالي:

الوحدات اللسانية	السمات الدلالية التمييزية
آثر	/± من الأعلى إلى الأدنى/
فضل	/+ من الأعلى إلى الأدنى/

وبذلك ينتفي وجه الترادف. وكلّ ما في الأمر أن اللفظين متقاربان دلاليا، وذلك من باب "شبه الترادف".

ومن هنا، يمكن النظر إلى جوهر الخلاف من زاويتين:

الأولى: التأكيد على السمات الدلالية المشتركة عند إثبات الظاهرة أو المعنى العام الذي يجمع بين هذه الألفاظ. أو ما استخدمت فيه هذه الألفاظ حين ابتعدت فيه عن أصل الوضع وعلل التسمية، فهم يذكرونها على ما صارت إليه في الواقع.

والثانية: النظر إلى ما يحمله كل لفظ من سمات دلالية مميزة (Sèmes distinctifs) أو سمات نوعية (Sèmes spécifiques) عند إنكار الترادف. فكل لفظ ينفرد بمعنى لا يوجد في اللفظ الآخر.

وقد كان الشيخ عز الدين بن جماعة على وعي بهذه الفكرة في تعليله لجوهر الخلاف بين الفريقين حين قال: " والحاصل أن من جعلها مترادفة ينظر إلى

اتحاد دلالاتها على الذات، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى"[39].

- الترادف والتعريف المعجمي:

ارتبطت قضية الترادف بـ "التعريف الترادفي" حين دعت الحاجة إلى الشرح والتفسير والبيان، وفهم الخطاب بما يحقق التواصل اللغوي بين أفراد المجتمع اللساني. لذلك دأبت المعاجم على تفسير اللفظ بمرادفه.

فالترادف يسمح- في نظر المثبتين- بتفسير أحد اللفظين بالآخر؛ وتلك حجّة في إثبات الترادف؛ لأنه " لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبَّر عن شيء بغير عبارته. وذلك أنّا نقول في" لا ريب فيه: لا شك فيه". فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ. فلما عبّر عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد"[40].

ويبدو أن المنكرين للترادف شعروا بوجود نوع من الترادف في الواقع اللغوي، لا يمكن غض الطرف عنه، من حيث إنه يحقق التواصل اللغوي.

فهذا أبو هلال العسكري يوضّح موقفه : " ولعل قائلاً يقول إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد ردٌّ على جميع أهل اللغة ، لأنهم إذا أرادوا أن يفسّروا اللبّ، قالوا هو العقل، أو الجرح ، قالوا هو الكسب، أو السكب، قالوا: هو الصب، وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء، وكذلك الجرح والكسب والسكب والصب، وما أشبه ذلك، قلنا : ونحن كذلك نقول، إلا أنا نذهب إلى أن قولنا اللب، وإن كان هو العقل، فإنه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل.

ومثل ذلك القول، وإن كان هو الكلام والكلام هو القول، فإن كل واحد منهما يفيد خلاف ما يفيده الآخر"[41].

وعلى ذلك، فتفسير اللّب بالعقل عند – أبي هلال العسكري– صحيح لتقريب المعنى؛ لأن بين اللفظين تطابقاً في قسم كبير من الدلالة، أو بينهما سمات أو معانم مشتركة تبيح تفسير أحدهما بالآخر.

وكثيراً ما ترد عبارات في كتاب "الفروق" تؤكد هذه النظرة للترادف التقريبي أو "شبه الترادف" عند أبي هلال العسكري، كقوله في ترادف (مضى وذهب) : ".. ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر"[42]. وكقوله في ترادف الخوف والخشية : " .. وقد يوضع الشيء مكان الشيء إذا قرب منه[43].

إن المتأمل في مسلك أبي هلال العسكري يدرك تفرقة واضحة بين "الترادف التام" و"شبه الترادف" حين أنكر الأول، أي الترادف التام؛ لأن في اللفظ المرادف معنى لا يوجد في اللفظ الآخر، أو التأكيد على وجود سمات دلالية خاصة بكل لفظ تتجاوز السمات الدلالية المشتركة.

وأقرّ بوجود الثاني، أي شبه الترادف من حيث التطابق في المعنى الأصلي، أو بالنظر إلى السمات الدلالية المشتركة.

يتفق أبو هلال العسكري – في هذه الفكرة– مع رأى معاصره الخطابي (ت388ه) الذي يرى أن الألفاظ التي يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد المخاطب هي من باب التقارب في المعنى، كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح، قال:" والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء اللغة بخلاف ذلك؛ لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها، وإن كان قد يشتركان في بعضها"[44]. فقد نظر إلى الألفاظ – في آن واحد–

باعتبار ما تحمله من سمات دلالية مشتركة، وبما ينفرد به كلّ لفظ من سمات تميّزه عن الآخر.

ويستخلص من ذلك، أن دلالة اللفظين على معنى عام أو معنيين متقاربين أو متداخلين لا يراعى فيه الدقة الدلالية بينهما في التخاطب، لم يكن موضع إنكار؛ لأن استخدام اللغة يتطلب التفريق بين مستويين: مستوى الدقة الدلالية، ومستوى التخاطب العام الذي يقتضي التعبير بالعبارة، وربما بالإشارة.

ويمكن التمثيل لعلاقة الترادف بالتعريف المعجمي بتوارد وحدتين معجميتين مترادفتين (النبأ/ الخبر) :

- **النبأ:**

عرّف الراغب (النبأ) بقوله: " النبأ خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن. ولا يقال للخبر نبأ حتى يتضمن هذه الأشياء الثلاثة، وحقّ الخبر الذي يقال فيه نبأٌ أن يتعرى عن الكذب"[45].

- **الخبر:**

هو عند أبي هلال العسكري: " القول الذي يصح وصفه بالصدق والكذب، ويكون الإخبار به عن نفسك وعن غيرك، وأصله أن يكون الإخبار به عن غيرك وما به صار الخبر خبراً هو معنى غير صيغته؛ لأنه يكون على صيغة ما ليس بخبر، كقولك: رحم الله زيداً. والمعنى: اللهم ارحم زيداً"[46]. وفي موضع آخر: "ويجوز أن يكون المخبر بما يعلمه وما لا يعلمه"[47].

ومن منظور التحليل السماتي- في ضوء ما أورده أبو هلال العسكري والراغب- فإن اللفظين يتقاسمان سمة دلالية مشتركة على النحو التالي:

الوحدات اللسانية	السمات الدلالية المشتركة
الخبر–النبأ	/+الإخبار/

يتبين أن اشتراك اللفظين في سمة /+الإخبار/، وهي سمة أو معنم ثابت(Sème constant) أو معنم نواة (Noyon Sémique) قد أباح لهذين الفعلين أن يحل أحدهما محل الآخر. وهو ما عبّر عنه الراغب بقوله : ".. ولتضمن النبأ معنى الخبر يقال: أنبأته بكذا كقولك أخبرته بكذا"[48].

بينما يتميز كل منهما بمجموعة من السمات الفارقة، هي على النحو التالي:

الوحدات اللسانية	السمات الدلالية التمييزية
الخبر	/± بالصدق/، /± فائدة/، /+إخبار كلامي/، /–إخبار علامي/، /± إخبار بما يعلمه المُخبَر/، /+للطلب[(49)]/، /+إخبار عن غير النفس/، /+إخبار عن النفس/
النبأ	/– الإخبار عن النفس/،/– إخبار بما يعلمه المُخبَر/،/+الصدق /،/+ذو فائدة/،/+إخبار كلامي/،/+إخبار علامي[(50)]/، /+للإخبار فقط/

فقد اختص كل لفظ بسمات تمييزية (Sèmes distinctifs). وبعض هذه السمات تكون متحولة أو متغيرة (sèmes variables) من سياق لآخر، كأن يقال: " تخبرني عن نفسي، ولا يقال: تنبئني عن نفسي. ويقال: تخبرني عما عندي، ولا يقال: تنبئني بما عندي. ويقال: سيكون لفلان نبأ، ولا يقال: سيكون لفلان خبر.."[51].

وهذا ما يبرّر وجود فروق دلالية بينهما، ويجعل الترادف بين اللفظين (النبأ) و(الخبر) من باب الترادف التقريبي أو شبه الترادف،

ومن هنا، فإن ما تورده المعاجم من ترادف اللفظين، كأن يقال: " النبأ: الخبر"، وفي موضع آخر: " الخبر: النبأ "[52] هو تعريف ترادفي يوهم الإقرار المطلق بالترادف. ويحجب في كثير من الأحيان الدقة والوضوح، فيوقع القارئ في مشكلة معجمية، عبّر عنه المعجميون بـ"التفسير بالدور".

وهذا القصور المعجمي يوجب الحرص على رصد السمات التي يتضمنها اللفظ في صياغة تعاريف معجمية دقيقة.

ويبقى أن التعريف الترادفي هو من باب تقريب المعنى دون إقرار بالتطابق التام بين اللفظين، يقول ابن تيمية: " وقلّ أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه"[53]. وهذا التسامح يبرّره ضرورة التفسير الذي يستعين بالألفاظ التقريبية التي بإمكانها توضيح معنى اللفظة المراد شرحها، وإلاّ بطلت عملية التفسير، واستحال معها فهم الخطاب.

فالمعجمي حين يفسّر اللفظ بمرادفه، فهو يراعي أكبر قدر من التشاكل الحاصل بين سمات

أو معانم اللفظة المفسَّرة واللفظة المفسِّرة. ويبعد أن يكون ذلك التوافق تاماً وشاملاً لجميع السمات، وهو ما ينفي الترادف التام.

وكل ما في الأمر أنه قد يوجد بعض السمات الدلالية المشتركة بين اللفظين، حيث تستوعب الألفاظ سمات متضمنة في مترادفاتها تبيح تفسير الواحدة بالأخرى.

وخلاصة القول، إن الخلاف حول الترادف يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الترادف. فإذا كان يندر أن يوجد توافق تام بين جميع السمات (أو المعانم) التي

تتضمنها الألفاظ في اللغة بما ينفي القول بالترادف التام؛ فإن الإقرار بوجود " ترادف سماتي أو معنمي" عن طريق سمات مشتركة بين كثير
الألفاظ، تجعله يندرج تحت ما يعرف بـ" شبه الترادف". وهو أمر يفرضه الواقع اللغوي، ومن شأنه تقليص دائرة الخلاف، فلا يعدو أن يكون أقرب إلى الخلاف اللفظي.

وما من شك أن الوصف العلمي والمنهجي للمادة المعجمية في ضوء النظريات الدلالية الحديثة يكشف عن وجوه العلاقات الدلالية بين الألفاظ، ويزيل النقاب عن الآراء المتطورة في التراث اللغوي العربي، ويبرز قيمتها العلمية بربطها بالرصيد المعرفي للنظرية اللسانية العالمية.

الهوامش والإحالات

[1]– ابن منظور، لسان العرب، (ردف)، ج5، ص222

[2]– السيوطي،المزهر، ج1، ص402

[3]– ينظر: مختار عمر،علم الدلالة، ص145. وعبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص189

[4]– ينظر في تفصيل القول في موقف القدماء من الترادف، السيوطي، المزهر،ج1، ص403–406. ومختار عمر، علم الدلالة، ص215–219. ومالك الزيادي، الترادف في اللغة، ص196–221

[5]– السيوطي، المزهر، ج1، ص405

[6]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص24

[7]– ابن فارس، الصاحبي، ص114–115

[8]– السيوطي، المزهر، ج1، ص399

[9]– ينظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص200. وإبراهيم أنيس في اللهجات العربية، ص180. و مختار عمر، علم الدلالة، ص227

[10]– ويعرف أيضا بالتحليل المكوناتي (l'analyse Componentielle). ينظر:

J .Dubois, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p423-424 تعددت الترجمات العربية للمصطلح الأجنبي، منها: التحليل المؤلفاتي، والتحليل المقوماتي، والتحليل الدلالي.

[11]- هي وحدات صغرى مميزة للمدلول. تطلق عليها عدة تسميات منها: سمات دلالية (Traits sémantiques)، معانم (Sèmes)، مكونات دلالية (Composants sémantiques) ينظر: J .Dubois, OP.CIT, p88, 423-424

[12]- مختار عمر،علم الدلالة، ص220. وحلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص132-133

[13]- أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص199

[14]- ينظر: محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص202

[15]- أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص119. ومختار عمر، علم الدلالة، ص223

[16]- أولمان، المرجع نفسه، ص121

[17]- ينظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص133

[18]- ينظر: مختار عمر، علم الدلالة، ص220-221

[19]- ابن فارس، الصاحبي، 59-60

[20]- المصدر نفسه، ص59

[21]- مختار عمر، علم الدلالة، ص229-230

[22]- ابن منظور، لسان العرب، (ضغم)، ج8، ص75.

[23]- المصدر نفسه، (ضرغم)، ج8، ص،61.

[24]- المصدر نفسه، (غضنفر)، ج10، ص93.

[25]- المصدر نفسه، (قسر)، ج11،ص62.

[26]- المصدر السابق، (هصر)، ج15، ص107،106

[27]- المصدر نفسه، (عمثل)، ج9، ص445

[28]- المصدر نفسه، (ميس)، ج13، ص252

[29]– ينظر: الزيادي، الترادف في اللغة، ص133. وإبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 212

[30]– اللسان، (وغى)، ج15، ص398. والسيوطي، المزهر، ج1، ص429

[31]– اللسان، (بأس)، ج1، ص366

[32]– الزيادي، الترادف في اللغة، ص107. وينظر: مختار عمر، علم الدلالة، ص126

[33]– سورة يوسف، آية: 91

[34]– سورة البقرة، آية:47

[35]– يبدو أن إبراهيم أنيس يجعل هذين اللفظين وغيرهما من باب "الترادف التام" لأنها تستوفي شروطه. بينما ينظر آخرون إلى أنها قد تكون من باب شبه الترادف لتقارب المعاني أو ترادفها في أغلب السياقات. فإذا كان السياق يقتضي أن يكون أحدهما مثل الآخر في المعنى، قلنا إنهما مترادفان في هذا المعنى. أما إذا كان السياق يقتضي التفرقة بينهما، قلنا إنهما في هذه الحالة غير مترادفين. وهذا ما يجعل الاختلاف مرتبطاً بمفهوم الترادف.

ينظر:

- مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، ص101
- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص180
- سالم مكرم، الترادف في الحقل القرآني، ص101وما بعدها

[36]– سورة الأعلى، آية: 16،17

[37]– سورة النساء، آية: 95

[38]– ينظر: نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص157–159

[39]– السيوطي، المزهر، ج1، ص405

[40]– ابن فارس، الصاحبي، ص59–60

[41]– أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص16

[42]– ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص32،302، 305

[43]– المصدر نفسه، ص 236

[44]– الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص29

[45]– الراغب، معجم مفردات ألفظ القرآن، ص 534

[46]– أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص32

[47]– المصدر نفسه، ص33

[48]– الراغب، المصدر السابق، ص 534

[49]– يقصد به خروج (الخبر) من الإخبار إلى الطلب كما هو في دلالة الدعاء التي ذكرها أبو هلال: "كقولك: رحم الله زيداً. والمعنى: اللهم ارحم زيداً ". ينظر: الفروق، ص33

[50]– يقصد به خروج لفظ (النبأ) عن الخبر "الكلامي" إلى الإخبار " العلامي" (السيميوطيقي)، وهو ما يفهم من قول أبي هلال العسكري: " والإنباء عن الشيء أيضاً قد يكون بغير حمل النبأ عنه، تقول: هذا الأمر ينبئ بكذا(أي يحمل علامة أو علامات دالة عنه سيكون منه كذا) ولا تقول يخبر بكذا، لأن الإخبار لا يكون إلا بحمل الخبر". ينظر: الفروق، ص33

[51]– أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص33

[52]– ابن منظور، اللسان، (نبأ)، ج14 ص7 و (خبر)، ج4، ص11. والفيروز أبادي، القاموس المحيط، (نبأ) ص50 و (خبر) ص344.

[53]– ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص28

مصادر ومراجع البحث:

– القرآن الكريم.

– أنيس إبراهيم: في اللهجات العربية، ط9، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995م

– أنيس إبراهيم: دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963م

– أولمان، ستيفن: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط12، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997م.

– ابن تيمية، أحمد تقي الدين: مقدمة في أصول التفسير، ط1، دار الفجر، الجزائر، 2001م

– الخطابي، أبو سليمان: بيان إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، ط3، دار المعارف، مصر، ، 1976.

– خليل، حلمي: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م.

– الخولي، محمد علي: علم الدلالة(علم المعنى)، دط، دار الفلاح للنشر، الأردن،2001م.

– الراغب، الأصفهاني: معجم مفردات ألفاظ القرآن، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

– الزيادي، حاكم مالك: الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام،الجمهورية العراقية، 1980.

– سيبويه، أبو بشر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دط، دار عالم الكتب، بيروت، دت.

– السيوطي، جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر، بيروت، دت.

– العسكري، أبو هلال: الفروق في اللغة، ط5، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1981م.

– عمر، أحمد مختار: علم الدلالة، ط5، دار عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

– عمر، أحمد مختار: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، دار عالم الكتب، القاهرة، 1987م.

– ابن فارس، أبو الحسين: الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها وسنن العرب في كلامها، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م .
– الفيروز أبادي، مجد الدين: القاموس المحيط، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، 1995م.
– المبارك، محمد: فقه اللغة وخصائص العربية، ط4، دار الفكر، بيروت، 1970م.
– مكرم، سالم عبد العال: الترادف في الحقل القرآني، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.
– المنجد، محمد نور الدين: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر، دمشق، 1999م.
– ابن منظور، لسان العرب، تحقيق ياسر سليمان أبو شادي ومجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دت.
– وافي، علي عبد الواحد : فقه اللغة، ط7، دار نهضة مصر، القاهرة، دت.

– Dubois, Jean et Al : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Paris, Editions Larousse, 2007